

انطلاق الملتقى العلمي لـ «الاستخدام السلمي للطاقة النووية»

الحسن: وجود مفاعلات نووية ضمن منطقة الاهتمام الاستراتيجي للبحرين هاجس وخطر يهددنا

■ المنامة - زينب التاجر

قال رئيس الأمن العام اللواء طارق الحسن فيما يتعلق بالتوجه نحو الاستخدام السلمي للطاقة النووية ان مخاطرها تمثل «هاجسا» بالنسبة لمملكة البحرين، وان الأمن والسلامة هما الأهم في هذا الجانب، لافتا خلال تصريح لـ «الوسط» على هامش افتتاح الملتقى العلمي تحت شعار «الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي» صباح يوم أمس الثلاثاء (18 مارس/ آذار 2014)، إلى أنه رغم أهمية الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية وسعي الدول للدخول في هذا المجال فإن الهاجس الأمني والسلامة يبقى الأساس ولاسيما في منطقة مواردها البيئية محدودة ومهددة بصعوبة التعافي فيما لو تعرضت لأي خطر بيئي أو كارثة.

ورأى أن الآليات الدولية للآن عاجزة عن تأمين استخدام الطاقة النووية السلمية مئة في المئة، فيما تحدث عن الملف النووي السلمي الخليجي بأن مملكة البحرين مع أي تحرك في هذا المجال خليجي أو غيره شريطة أن يضع معيار الأمن والسلامة في المقام الأول.

الملتقى الذي جاء تحت رعاية من وزير الداخلية الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، ويستمر حتى يوم غد (الخميس) دشن بتنظيم من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع الأكاديمية الملكية في البحرين، ومن المزمع أن يضم أكثر من 10 أوراق عمل تدور حول الإستراتيجية الوطنية للحماية من مخاطر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحقيق الأمن البيئي في مملكة البحرين، رابطة الطاقة والمياه والتحليلة النووية، تهديدات الطاقة النووية والأمن البيئي، التنمية المستدامة للطاقة النووية السلمية، التحديات البيئية والأمنية للمحطات النووية، التنظيم القانوني والرقابي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والطاقة النووية وحماية السلامة إلى جانب أثر التشريعات الوطنية والقانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي وأفاق الطاقة النووية والتنمية المستدامة فضلا عن تناول أوراق العمل لدور الهيئة



الحسن: البحرين مع أي تحرك خليجي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية

الوطنية الشاملة بديلا عن الدفاع المدني ووضع أساس استراتيجي لقانون السلامة العامة ليتناسب مع متطلبات القرن الـ21 إلى جانب وضع سياسات لتنفيذ الإستراتيجيات الموضوعية بالتعاون مع الكلية البريطانية للطوارئ والمؤسسات المحلية والتي شملت عمليات المسح والتفتيش والتدريب والمراقبة ووضع سجل المخاطر التي تهدد البحرين وعمليات التعافي لجميع المنشآت التي لها مساس بحماية المواطنين فضلا عن تشكيل إدارتين للسلامة العامة احدهما تتعامل مع المؤسسات الحكومية والأهلية والثانية ترأب السلامة العامة وتطبيقاتها لدى إدارات وزارة الداخلية.

وأكد أن مسؤولية تحقيق الأمن والسلامة هي مسؤولية مشتركة تبدأ بالمواطن وترتقي لأعلى سلم في الدولة وتقع أيضا على المنظمات العالمية التي تهتم بأمر السلامة العامة، فيما أهاب بالجميع أن ينظروا بروح المسؤولية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية لما قد ينجح عنه مخاطر بيئية ومخلفات نووية وإشعاعات قد لا يمكن مواجهتها بقدرات ذاتية. ولفت إلى أن هناك دولا تتبنى معايير عالية الجودة والسلامة فيما يتعلق بالطاقة النووية واستخدامها السلمي مثل دولة الإمارات العربية

للمنطقة، مشيرا إلى أنه رغم ما قد تسببه من دمار وخسائر في الأرواح والبنى التحتية والممتلكات إلا أن الحرب لم تعد الهاجس الأكبر للدول وان الإرهاب النوعي والكوارث الطبيعية والصناعية أصبحت الهمة الذي يقلق الجميع، ما يستدعي التكيف مع البيئة الجديدة وأن تضع الدول السلامة العامة للمواطنين والبيئة النظيفة في قمة سلم أولوياتها.

وبيّن ان مملكة البحرين ليست بعيدة عن ذلك الواقع، لافتا إلى أنها تمكنت من خلال الرؤية الإستراتيجية في المشروع الإصلاحي لجلالة الملك ومتابعة سمو رئيس الوزراء وسمو ولي العهد أن تراجع وتطور القوانين والمبادئ والأسس التي كانت تعمل بموجبها استعدادا لحالات الطوارئ ووقوع الكوارث النووية وغيرها وأن تضع اطرا جديدة للعمل تتوافق مع المتطلبات الدولية.

وقال: «نحن في بداية الطريق في مجال الحماية من الإشعاعات النووية التي قد تنتج عن استخدامات سلمية أو غير سلمية، إلا أننا قد أنجزنا أمورا مهمة منها تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة الطوارئ بقرار من مجلس الوزراء ضمت في عضويتها معظم الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والسلامة العامة، تبني استراتيجية حماية المدنية

العربية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن البيئي في الدول العربية والمشاريع النووية السلمية الخليجية ومتطلبات الأمن النووي وخطط الاستعداد لحالات الطوارئ النووية في منطقة الخليج العربي.

وفي ذلك ألقى الحسن كلمة في حفل الافتتاح بالنيابة عن وزير الداخلية، قال فيها: «ان وجود مفاعلات نووية تقع ضمن منطقة الاهتمام الإستراتيجي لمملكة البحرين في ظروف طبيعية غير مستقرة من غير متوقع مقدرة الدول السيطرة عليها حتى لو كانت لأغراض سلمية وهي بذلك تشكل هاجسا لنا وخطرا يهددنا ومن خلال رؤيتنا للأمر ان السلامة العامة والمدنية من أهم الحاجات الأساسية المطلوب توفيرها للمواطن في الظروف كافة».

وتابع: «على رغم أهمية الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية، إلا أننا رأينا وسمعنا عن الكوارث نتيجة استخدامها في دول عديدة كاليابان وأوكرانيا والولايات المتحدة الأميركية، ما يتطلب منا اتخاذ الاحتياطات لحماية بيئتنا الوطنية ومواطنينا في ظروف من الصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها».

وذكر أن البيئة الإقليمية والدولية شهدت تغيرات كبيرة وانعكاساتها واضحة على الأمن القومي لدول مجلس التعاون والأمن الوطني

المتحدة والتي اقتصر على استيراد المواد المخصبة لتجنب المنطقة تلك العمليات المعقدة في ظل انقضاء أي جدوى اقتصادية لها، مستدركا بأن السؤال يبقى في آليات التزام جميع الدول بالتصرف المسئول وبالتالي ما هو دور المؤسسات المحلية والإقليمية المعنية في تعزيز متطلبات الأمن والسلامة في هذا المجال.

وأمل أن يتم الخروج من الملتقى بتوصيات للاعتماد عليها في برامج قابلة للتنفيذ لمواجهة المخاطر والتداعيات عن الانتشار النووي السلمي.

ومن جانبه، تحدث رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية جعمان بن رشيد عن أن السعي الحثيث لامتلاك الطاقة الذرية سواء للاستخدام السلمي أمر بالغ الأهمية، لافتا إلى أنه ومن هذا المنطلق جاء تنظيم الملتقى، مشيرا إلى أن الجامعة تحمل أمانة البحث عن كل ما يعكس صفو المواطن العربي وتوفير الإمكانيات العلمية والتدريبية لرجل الأمن العربي لربح كفاءته لما يوازي تطور الجريمة المعاصرة.

وتطرق إلى خطر استخدام الطاقة النووية على الأمن البيئي، وأثر المفاعلات على البيئة والذي مازال العالم يدفع ثمنه، مشيرا إلى أن الملتقى من شأنه أن يبحث عن الأسباب والمعايير وكل ما من شأنه أن يلقي الضوء على هذا الموضوع المهم وعلى النتائج التي من المتوقع حدوثها وتداعياتها على الأمن البيئي في المنطقة العربية.

وأشار إلى أن الجامعة سعت إلى أن تدرج ضمن برنامج عملها هذا العام هذا الأمر المهم، مشيرا إلى اطلاقها لنتائج هذا الملتقى لإثراء خطط وبرامج درء الأخطار النووية على البيئة العربية، وبيّن أن الاتفاق بين الجامعة والأكاديمية الملكية في البحرين جاء على استضافة هذا اللقاء من مطلق إدارك الجامعة لدى اهتمام البحرين بكل الأعمال العربية المشتركة وكل ما يفضي إلى تطوير قاعدة السلم والأمن العربي.

وأمل أن تخرج السداولات والأبحاث والمناقشات بتوصيات قابلة للتنفيذ.

«التربية» تنفي موافقتها على رفع

الرسوم الدراسية في مدرسة خاصة

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

في طور الإجراءات والدراسة، وإن ما قامت به المدرسة بتوزيع رسائل إلى أولياء الأمور بشأن رفع الرسوم يعد مخالفة قانونية لما ورد في المادة 16 بالرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة والذي ينص على أن «تلتزم المؤسسة التعليمية أو التدريبية الخاصة بالرسوم المقررة على الطلبة أو المتدربين المعتمدة من الوزارة، ولا يجوز تعديلها إلا بعد موافقة الوزارة المعنية».

وقالت: «تم إذار المدرسة نتيجة لذلك وإمهاها المدة القانونية لتعديل الوضع وانتظار قرار اللجنة المختصة».

□ نفت وزارة التربية والتعليم أنها أعطت موافقتها لمدرسة خاصة برفع رسومها، وقالت في ردها على الخبر المنشور في «الوسط» يوم أمس (الثلاثاء) تحت عنوان «مدارس خاصة تستمر في رفع رسومها بموافقة التربية»: «بعد الرجوع إلى الجهة المختصة في الوزارة، فإن الوزارة أشعرت المدرسة المعنية بخطاب رسمي أنها لم تتسلم موافقة رسمية من قبل إدارة التعليم الخاص على زيادة أو تعديل رسومها، وان أوراق طلب المدرسة لرفع الرسوم مازالت

«البوليتكنك»: 31 مارس إغلاق

باب التقدم للإعفاء من الرسوم الدراسية

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ أعلنت منسقة البعثات والمنح الدراسية بكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) هيام جمعة أن باب التقدم للإعفاء من الرسوم الدراسية للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2013 - 2014، والذي فتح في الأول من شهر مارس/ آذار الجاري، سيغلق يوم الاثنين (31 مارس 2014)، داعية الطلبة الراغبين في التقدم بطلبات الإعفاء إلى المسارعة في تقديم الأوراق المطلوبة قبل التاريخ المحدد لإغلاق باب التقديم.

وعن شروط التقدم بطلبات الإعفاء من الرسوم



هيام جمعة

مرئيات البحرين تحظى بالقبول

في تطوير ودعم مكتب حقوق الإنسان في الخليج

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ أنهى رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم السابع المنعقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض، والذي شارك فيه وزير شؤون حقوق الإنسان صلاح علي عبدالرحمن، على رأس وفد من وزارة شؤون حقوق الإنسان، حيث تدارس الاجتماع العديد من الموضوعات ذات الطابع الحقوقي، واتخذ بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة، وكان من أبرزها مقترح مملكة البحرين بإنشاء لجنة خليجية عليا لحقوق الإنسان في إطار منظومة المجلس والتي تهدف إلى الارتقاء بالعمل الحقوقي وتطوير آلياته وتجويد مخرجاته من حيث تشكيلها واختصاصاتها، حيث ستعزز هذه اللجنة من تنسيق جهود دول المجلس المعنية بالقضايا الحقوقية المختلفة في المحافل الدولية والإقليمية.

ووافق المجتمعون على الأخذ بمبرنات مملكة البحرين في تفعيل وتطوير مكتب حقوق الإنسان في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بما يتواءم والتحديات التي تواجهها دول المجلس، كما استعرض الاجتماع مذكرة الأمانة العامة بشأن تعامل الأجهزة الحكومية المعنية

الماضي يقترح إنشاء صالة رياضية

في مدرسة سماهيج الإعدادية

■ الوسط - المحرر البرلماني

□ تقدم النائب عباس الماضي باقتراح برغبة لإنشاء صالة رياضية في مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين، باعتبارها من أوائل المدارس في محافظة المحرق والدائرة السادسة، ونظراً للمعاناة التي يواجهها الطلبة أثناء الحصص الرياضية، وهم يؤدون تحت أشعة الشمس صيفاً وبرودة الهواء شتاءً.

وأشار الماضي إلى أنه تقدم بهذا المقترح لتحقيق حلول جذرية للمشكلة التي يعاني منها الطلبة أثناء الحصص الرياضية بشكل خاص، كما ستساهم الرغبة في جعل هذه المدرسة متكاملة المرافق بشكل عام.

«التربية» تدرج علاوة المؤهل

ضمن راتب المعلمين الأساسي

■ الوسط - زينب التاجر

لبرنامج التنمية المهنية. واعتبرت ادارات المدارس إدراج علاوة المؤهل ضمن الراتب الأساسي للمعلمين خطوة جيدة من شأنها أن تصب في مصلحةهم ولاسيما ابان مرحلة التقاعد، لافتين إلى أن الوزارة قامت ابان الأحداث السياسية باقتطاع علاوات كثير من المعلمين والتي صرفت لهم بأثر رجعي فيما بعد وأن إدراج العلاوة ضمن الراتب يحول دينارا لحملة شهادة الدكتوراه و10 دنائير

□ أبلغت وزارة التربية والتعليم إدارات المدارس بأنها ستدرج علاوة المؤهل للمعلمين الحاصلين على شهادات أكاديمية ضمن الراتب الأساسي بعد أن كانت تعتمد كعلاوة منفصلة، إذ من المزمع أن تدرج للموظف بواقع رتبة أو رتبتين أي ما يعادل 30 دينارا لحملة شهادة الماجستير و60 دينارا لحملة شهادة الدكتوراه و10 دنائير

مدينة جنيف تضطلع بمتابعة جميع المواضيع والمسائل المتعلقة بالشأن الحقوقي، منوهين بأهمية هذه الخطوة التي تعتبر رافداً مهماً للعمل الحقوقي في دول المجلس، كما أشاد المجتمعون بمخرجات ندوة إنجازات دول مجلس التعاون التي أقامها قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة بمدينة الرياض خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، معتبريها خطوة إيجابية نحو إظهار إنجازات دول المجلس في الميدان الحقوقي إلى العالم، كما أكد الاجتماع أهمية برنامج الزيارات المتبادلة لوفود الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتي كان آخرها الزيارة التي تمت إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر/ كانون الأول 2013.

وأكد وزير شؤون حقوق الإنسان أهمية هذه الاجتماعات الدورية لرؤساء الأجهزة الحكومية باعتبارها قناة تواصل ينبغي دعمها بكل السبل لما لها من دور بالغ وأثر إيجابي في متابعة جميع الأمور والتطورات المتعلقة بالملف الحقوقي لدول المجلس، مؤكداً أهمية أن تكون دول المجلس داعمة لبعضها البعض في هذا الجانب وأن تحرك كتلة واحدة للدفاع عن إنجازاتها ومكتسباتها ضد ما يتعرض له من انتقادات منافية للواقع تستهدف النيل من إنجازاتها بمبررات بعيدة كل البعد عن الدقة والحيدة والموضوعية.

بحقوق الإنسان في دول المجلس مع الهيئات والمؤسسات الوطنية فيها، مؤكداً أهمية دور هذه الهيئات والمؤسسات الأهلية والوطنية في تعزيز وصيانة حقوق الإنسان، باعتبارها شريكا مهما في هذا الشأن.

كما تدارس الاجتماع مشروع آلية التعامل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان في ضوء ما أبدته الدول الأعضاء من ملاحظات ومرئيات، وقرر تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذا المشروع وعرض مرئياتها بشأنه على الاجتماع المقبل لرؤساء الأجهزة.

كما اطلع المجتمعون على مذكرة الأمانة العامة بشأن مقترح إعداد قانون استرشادي موحد لدول المجلس لمكافحة العنف المجتمعي بكل صوره وأشكاله وقررت تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة أكثر تفصيلاً في هذا الشأن من خلال تجميع التشريعات والقوانين المنظمة لهذا الموضوع في جميع الدول الأعضاء، إضافة إلى تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذه التشريعات في سبيل إعداد مشروع قانون استرشادي موحد في هذا الصدد لدول المجلس يعرض على الاجتماع المقبل لرؤساء الأجهزة.

ورحب رؤساء الأجهزة الحكومية بقرار مجلس التعاون المتعلق بافتتاح بعثة دائمة للمجلس في